

منع تركيا من الأسلحة غير قابل للتأجيل في جنوب أفريقيا

● أنقرة - تزايدت الضغوط الدولية لمنع بيع الأسلحة إلى تركيا التي وظفتها لسنوات في دعم المرتزقة في سوريا ومن بعدها في ليبيا بهدف فرض نفوذها في المنطقة.

وبعدما أقدمت دول أوروبية وغربية على اتخاذ قرار حظر بيع الأسلحة لتركيا بعد إطلاقها ما سمي بعملية "نوع السلام" في سوريا، تتصاعد الأصوات اليوم في جنوب أفريقيا لمنع بيع الأسلحة إلى أنقرة بعدما ثبتت انشطتها التخريبية في القارة الأفريقية وخاصة في ليبيا.

وتطالب جنوب أفريقيا بحظر تزويد تركيا بالأسلحة بعدما ثبتت توظيف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتلك الأسلحة في دعم الجماعات المتطرفة في ليبيا وسوريا.

ووفق موقع "أحوال تركية" أفادت وسائل إعلام محلية أن جنوب أفريقيا تتحرك في اجتماعات مجلس الأمن لفرض الالتزام بالقرار الأممي حول حظر الأسلحة لأطراف النزاع في ليبيا، وعلى رأسها تركيا.

وكانت جنوب أفريقيا من بين الأصوات الأكثر حسماً بضرورة الالتزام بقرار حظر السلاح على ليبيا، وذلك في مؤتمر برلين الذي هدف إلى وقف الممارك في ليبيا وإعطاء الفرصة للحل السياسي، في وقت حذر فيه الرئيس الجنوب الأفريقي سيريل رامافوزا، مراراً تركيا من إرسال أسلحة وقوات إلى ليبيا.

وتورطت تركيا في دعم المجموعات المتشددة والمليشيات الموالية لحكومة الوفاق وذلك عبر نقل أسلحة ومرتزقة إلى مطارات تحت سيطرتها كما شنت هجمات بواسطة طائرات مسيرة تركية.

وقبل أسبوعين، كشفت صحيفة "ديلي مافريك" الجنوب أفريقية، وصول ست طائرات عسكرية تركية قادمة من أنقرة إلى العاصمة كيب تاون وتحمل شحنة متواضعة من الإمدادات الطبية على متن طائرة واحدة، فيما وصلت البقية فارغة، وأن تلك الطائرات عادت بعد ذلك محملة بمعدات عسكرية وأسلحة تم شراؤها من الشركة المنتجة للذخيرة "راينميتال دينل مونيتيون" (RDM)، وفق ما أفادت به الصحيفة.

وتكشف هذه الخطوة زيف الدعاية التركية عن تقديم مساعدات طبية دول أفريقية بهدف دعم الجهود الدولية لوقف انتشار فيروس كورونا، في الوقت الذي تستغل فيه أنقرة ذلك لأهدافها الضيقة، ساعية لتسليح مليشياتها في سوريا وليبيا وإيصال الإمدادات العسكرية للمقاتلين الموالين لها في مناطق تدخلها بعد أن تقطعت بهم الأسباب.

ويعكس ذلك مدى استغلال تركيا لجائحة كورونا لتبادل شحن الأسلحة والمعدات العسكرية مع عدة دول تكون بحاجة ملحة للمستلزمات الطبية.

وكشفت تقارير إعلامية أن كثرًا من الطائرات التركية تسافر محملة بالأسلحة لعدة دول أو تذهب فارغة لتعود محملة بمعدات عسكرية من دول أخرى، مستغلة اشتغال العالم بالوباء.

وبينما يتبجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بكادته بإرسال المساعدات الطبية للعشرات من الدول، كشفت ديلي مافريك أن تركيا أرسلت مستلزمات طبية إلى دولة ليسوتو التي لم

تسجل أي حالة إصابة بالفايروس. ويرجح شانون إبراهيم الحلل السياسي في صحيفة "ذا ستار" التي تصدر في جنوب أفريقيا وصول الأسلحة التي اشترتها تركيا من بلاده إلى سوريا وليبيا، محذراً من أن تلك المعدات العسكرية سوف تنتهي بنتائج مدمرة على الأراضي التي تشهد نزاعاً دامياً منذ سنوات.

بدوره تحدث الخبير العسكري هالمود روما، في حوار لصحيفة ديلى مافريك، عن إمكانية احتواء المعدات العسكرية التي تسلمتها تركيا من جنوب أفريقيا على محركات ورؤوس صواريخ، مضيفاً أن تركيا تمتلك في جنوب أفريقيا مكتب تصميم صواريخ.

وتعليقاً على هذه التحركات التركية قال الصحفي التركي لغانت أوزجول في تدوينة نشرها على تويتر، "باعتبار أن الجيش التركي ليس بحاجة إلى صواريخ من هذا الطراز، ربما اشترت تركيا مثل هذه الصواريخ من أجل إعطائها لحكومة الوفاق في ليبيا.

وتمنع كيب تاون وفقاً لقانون مراقبة الأسلحة التقليدية الجنوب أفريقي بيع المعدات العسكرية لأي بلد يشارك في نزاع مسلح، ما يطرح تساؤلات بشأن بيعها أسلحة إلى تركيا المعروفة بتدخلها العسكري غير القانوني في كل من سوريا وليبيا.

وتسأل إبراهيم عما إذا كان لدى القانون المذكور آلية رقابية موثوقة لضمان الامتثال لبنوده، في ظل الأنباء عن تسلم ست طائرات شحن عسكرية تركية أسلحة ومعدات عسكرية من جنوب أفريقيا.

وقال إنه "من غير المعقول أن توافق جنوب أفريقيا على تصدير العتاد العسكري إلى تركيا منذ أن نص قانون (NCACC) على أن جنوب أفريقيا لا تباع المعدات والأسلحة العسكرية لأي بلد يشارك في نزاع مسلح".

وكانت دول أوروبية عدة قد فرضت في موفى عام 2019 تعليق بيع الأسلحة إلى تركيا عقب إطلاق أنقرة عملية "نوع السلام" العسكرية في سوريا.

وأدان الاتحاد الأوروبي آنذاك الهجوم العسكري التركي واعتبر أنه ياقوض، وبشدة، استقرار وأمن المنطقة بأكملها، ويزيد من معاناة المدنيين على خلفية تفاقم عمليات النزوح وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وفرضت فرنسا والمانيا وإيطاليا والسويد والنرويج وفنلندا وهولندا وتشيكيا قيوداً على تصدير السلاح لتركيا، دون فرض حظر شامل على الدولة العضو في منظمة حلف الأطلسي.

ويتماشى قرار هذه الدول مع التعهد الأوروبي القائم بمنع تصدير السلع العسكرية التي من شأنها أن تساهم في عدم الاستقرار الإقليمي.

مرتزة أردوغان في كل مكان

سد النهضة ورقة أبي أحمد السياسية للخروج من مأزق الانتخابات

أديس أبابا على مشارف مأزق دستوري معقد يغذي غضب المعارضة



الانتخابات.. تجر أم تؤجل

ضاعفت من انتقاداتها وشككت مبكراً في قيام حزب "الرخاء" بتهيئة الأجواء لتزوير الانتخابات، على غرار ما حدث في انتخابات 2015، وحصلت فيها الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية على 95 في المئة من مقاعد البرلمان، قبل أن يتم حلها ويرثها حزب "الازدهار" الجديد، وينضم إليه غالبية النواب.

يحمل الجانبين بين الطرفين قدراً كبيراً من الشكوك، ويوحى بعدم استبعاد حدوث صدامات، فإثيوبيا تعيش على فوهة براكين قبلية وإثنية قابلة للانفجار في أي لحظة، وإذا خرج التناقض الحالي بالكلمات ودخل مربع السلاح أو التلويح به يمكن أن تواجه البلاد مصيراً غامضاً.

وتنصح قوى في المعارضة بإمكانية الاستفادة أيضاً من تأجيل الانتخابات في تقوية جبهاتها، وتوثيق عرى التعاون والتنسيق بينها، لكن تحذر قوى أخرى من تعرضها خلال الفترة الفاصلة بين التأجيل وإجراء الانتخابات فعلياً قدرتها على الصمود، لأن الحزب الحاكم يريد حشر المناهضين في زاوية ضيقة وتحويلهم إلى "بطة عرجاء".

يحاول أبي أحمد تطويع المؤسسة العسكرية بكل السبل، وتوظيفها كأداة قوية في قمع معارضيه، لكن العلاقة مترنحة ويسودها توتر يظهر ويختفي من وقت لآخر، وبات الجيش من أكثر الملفات صعوبة منذ توليه الحكم لتأثيره الكبير في الحياة السياسية، كما أن جماعة التيفراي التي قبضت على السلطة من قبله تتحكم في غالبية المناصب الرفيعة، وتكمن الصعوبة في دور الجيش الجنوبي في الاقتصاد، بما يقلل مساحة المناورة أمام أبي أحمد.

وأصبح سد النهضة هو الورقة الأكثر تأثيراً والتي تلفت حولها غالبية الشعوب الإثيوبية، والسياسية والاقتصادية وغيرها، فإذا تمكن أبي أحمد من التسرع في ملء الخزان في أغسطس المقبل، حسب الموعد المحدد وفي هدوء، يكون ضرب عدة عصافير بحجر واحد، وضمن الفوز باكتساح في الانتخابات، ويحتفظ بصورة المخلص والبطل. لذلك لم يظهر هوادة في التعامل مع مصر،

التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

لم يوضح الدستور الإثيوبي الحالات التي يتم فيها تأجيل الانتخابات صراحة، لكنه يوفر إطار عمل يسمح مع بها، غير أن الأمر يحتاج إلى تنسيق مع قوى المعارضة لتبديد المخاوف العارمة من التزوير، والنفاخ حول التوقيت، لأن هناك اتجاهات قوية للمطالبة بإدارة مؤقتة-انتقالية تشرف على الانتخابات المقبلة، تجبر أبي أحمد على التخلي عن منصبه، وفقدان أحد عناصر القوة والسيطرة.

تتباين المواقف في إثيوبيا بشأن الانتخابات البرلمانية المؤجلة بسبب جائحة كورونا، بين مؤيد يرى ضرورة إجرائها خوفاً من الفراغ الدستوري، وآخر يؤكد ضرورة التأجيل لحين انتهاء تداعيات الوباء، لكن للمسألة أبعاداً أخرى تتجاوز الداخل الإثيوبي حيث تؤكد رؤى أخرى أن أديس أبابا تكثف الأضواء على أزمة سد النهضة مع مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلاً من الداخل الحافل بالتحديات.

انتكاسة في مستوى الائتلاف حوله، وافضى إلى انتقادات قللت من مساحة التفاؤل في المستقبل، حيث بدأ يقارب من وثيرة غامضة خيمت على أداء سابقه.

وأشارت جماعات حقوقية محلية ودولية إلى عودة الاعتقالات الجماعية في صفوف المعارضة، وهو ما يعد دلالة مزعجة في إثيوبيا لتاريخها القائم في هذا الاتجاه، قد تفقد جانياً من برقيها السياسي الذي جذب إليها أنظار المجتمع الدولي وجعلها تعتقد أن أبي أحمد خياراً للمستقبل.

كان أمام القيادة الإثيوبية أربعة خيارات للخروج من مأزق تأجيل الانتخابات، وتجاوز العقبات الداخلية التي أفرزتها، وكل منها يحمل مزايا وتحديات، وهي: حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ والتعديل الدستوري والتفسير الدستوري.

بدت الخيارات الثلاثة الأولى مكلفة سياسياً ونتائجها غير مضمونة تماماً، لذلك اختارت اللجنة المركزية لحزب "الرخاء" الحاكم الخيار الرابع، أي التفسير الدستوري، وهو ما صدق عليه البرلمان مؤخراً، كحل يساعد رئيس الحكومة على إعادة ترتيب أوراقه واستعادة الزخم الذي صاحب فترة صعوده السياسي منذ حوالي عامين.

لا تزال تفاعلات هذا الخيار مستمرة، لأنها وضعت البلاد على مشارف أزمة دستورية معقدة، فالسنوات الخمس للبرلمان تنتهي في 5 أكتوبر المقبل، ما يعني عدم وجود مجلس تشريعي وحكومة في البلاد، الأمر الذي تتولى لجنة دستورية تكليفه قانونياً لإيجاد حل يجنب أبي أحمد استهدافه من قبل حملة سياسية واسعة، فلم تقتنع قوى المعارضة بالمبررات القهرية التي ساقها، وتصمم على أن هناك تحالفاً لعدم إجراء انتخابات مرجح أن يلقي فيها هزيمة مرة، ويتعرض فيها حزب "الرخاء" لمحنة ربما تعصف به قبل أن يتمكن من تثبيت أقدامه.

وتعامل أبي أحمد مع المسألة بطريقة حملت نوعاً من الاستخفاف بمعارضيه، حيث قال "أنا وحكومتي باقيا حتى تنظيم انتخابات تشريعية في أمن"، في إشارة تنطوي على رغبة في التمديد بدون تحديد سقف زمني معين، وعلى قوى المعارضة أن تتعامل مع هذا الواقع.

يسود أن أبي أحمد لم يتوقع أن يأتي رد الفعل متشدداً من المعارضة، والتي

تواجه إثيوبيا حزمة من الأزمات السياسية والأمنية بعد فترة وجيزة من الإمال والأحلام التي تعلققت بقدرات أبي أحمد المتعددة في إخراج البلاد من نفق التفتت والتشرذم الجهوي، حتى أصبح الرجل عنواناً محلياً للاستقرار، عقب تمكنه من طي صفحات قائمة في سجل الانقسامات بين الشعوب الإثيوبية في الأقاليم المختلفة.

وراهنت عليه دوائر في المنطقة للقيام بدور قيادي وتنموي. وعولت عليه قوى كبرى في أن يأخذ بيد إثيوبيا لتكون في مصاف الأمم الناهضة، ورمانة ميزان الأمان في شرق أفريقيا، وعزز حصوله العام الماضي على جائزة نوبل للسلام ترسيخ أفكاره السلمية بعد نجاحه في تسوية خلافات أديس أبابا المريرة مع أسمره.

ركز خطاب أبي أحمد إجمالاً على فكرة "الرخاء" أو الازدهار، وهي الكلمة التي اتخذت عنواناً وشعاراً للحزب الحاكم حالياً، غير أن تراجع خطواته عن فكرة التحول الديمقراطي وفتح الفضاء السياسي وتوفير المزيد من الحريات وحقوق الإنسان التي جذبت إليه قطاعات كبيرة من الشباب، أحدث

تتباين المواقف في إثيوبيا بشأن الانتخابات البرلمانية المؤجلة بسبب جائحة كورونا، بين مؤيد يرى ضرورة إجرائها خوفاً من الفراغ الدستوري، وآخر يؤكد ضرورة التأجيل لحين انتهاء تداعيات الوباء، لكن للمسألة أبعاداً أخرى تتجاوز الداخل الإثيوبي حيث تؤكد رؤى أخرى أن أديس أبابا تكثف الأضواء على أزمة سد النهضة مع مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلاً من الداخل الحافل بالتحديات.

انتكاسة في مستوى الائتلاف حوله، وافضى إلى انتقادات قللت من مساحة التفاؤل في المستقبل، حيث بدأ يقارب من وثيرة غامضة خيمت على أداء سابقه.

وأشارت جماعات حقوقية محلية ودولية إلى عودة الاعتقالات الجماعية في صفوف المعارضة، وهو ما يعد دلالة مزعجة في إثيوبيا لتاريخها القائم في هذا الاتجاه، قد تفقد جانياً من برقيها السياسي الذي جذب إليها أنظار المجتمع الدولي وجعلها تعتقد أن أبي أحمد خياراً للمستقبل.

كان أمام القيادة الإثيوبية أربعة خيارات للخروج من مأزق تأجيل الانتخابات، وتجاوز العقبات الداخلية التي أفرزتها، وكل منها يحمل مزايا وتحديات، وهي: حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ والتعديل الدستوري والتفسير الدستوري.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - وجدت الحكومة الإثيوبية ضالتها في تكثيف الأضواء على أزمة سد النهضة مع كل من مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلاً من الداخل الحافل بالتحديات، وتتضمن من إعادة ترتيب أوراقها في واحدة من الأزمات الدقيقة التي تعصف بها، وتتمثل في تأجيل إجراء الانتخابات من أغسطس المقبل إلى أجل غير مسمى، بسبب انتشار فيروس كورونا.

بدأت القضية تتحول إلى أزمة ساخنة، ودخلت على خطوطها أطراف كثيرة من المعارضة السياسية والمناطية، وجهت اتهامات إلى رئيس الحكومة عدا أحمد، بأنه اختار طريق التاجيل عمداً ليجلب على رأس السلطة السياسية في البلاد أطول فترة ممكنة، لأنه لا يضمن الفوز بارتياح في الانتخابات التي تتعاطف فيها خطوط معارضيه.

تواجه إثيوبيا حزمة من الأزمات السياسية والأمنية بعد فترة وجيزة من الإمال والأحلام التي تعلققت بقدرات أبي أحمد المتعددة في إخراج البلاد من نفق التفتت والتشرذم الجهوي، حتى أصبح الرجل عنواناً محلياً للاستقرار، عقب تمكنه من طي صفحات قائمة في سجل الانقسامات بين الشعوب الإثيوبية في الأقاليم المختلفة.

وراهنت عليه دوائر في المنطقة للقيام بدور قيادي وتنموي. وعولت عليه قوى كبرى في أن يأخذ بيد إثيوبيا لتكون في مصاف الأمم الناهضة، ورمانة ميزان الأمان في شرق أفريقيا، وعزز حصوله العام الماضي على جائزة نوبل للسلام ترسيخ أفكاره السلمية بعد نجاحه في تسوية خلافات أديس أبابا المريرة مع أسمره.

ركز خطاب أبي أحمد إجمالاً على فكرة "الرخاء" أو الازدهار، وهي الكلمة التي اتخذت عنواناً وشعاراً للحزب الحاكم حالياً، غير أن تراجع خطواته عن فكرة التحول الديمقراطي وفتح الفضاء السياسي وتوفير المزيد من الحريات وحقوق الإنسان التي جذبت إليه قطاعات كبيرة من الشباب، أحدث

تتباين المواقف في إثيوبيا بشأن الانتخابات البرلمانية المؤجلة بسبب جائحة كورونا، بين مؤيد يرى ضرورة إجرائها خوفاً من الفراغ الدستوري، وآخر يؤكد ضرورة التأجيل لحين انتهاء تداعيات الوباء، لكن للمسألة أبعاداً أخرى تتجاوز الداخل الإثيوبي حيث تؤكد رؤى أخرى أن أديس أبابا تكثف الأضواء على أزمة سد النهضة مع مصر والسودان، كي تصرف الأنظار إلى الخارج بدلاً من الداخل الحافل بالتحديات.

انتكاسة في مستوى الائتلاف حوله، وافضى إلى انتقادات قللت من مساحة التفاؤل في المستقبل، حيث بدأ يقارب من وثيرة غامضة خيمت على أداء سابقه.

وأشارت جماعات حقوقية محلية ودولية إلى عودة الاعتقالات الجماعية في صفوف المعارضة، وهو ما يعد دلالة مزعجة في إثيوبيا لتاريخها القائم في هذا الاتجاه، قد تفقد جانياً من برقيها السياسي الذي جذب إليها أنظار المجتمع الدولي وجعلها تعتقد أن أبي أحمد خياراً للمستقبل.

كان أمام القيادة الإثيوبية أربعة خيارات للخروج من مأزق تأجيل الانتخابات، وتجاوز العقبات الداخلية التي أفرزتها، وكل منها يحمل مزايا وتحديات، وهي: حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ والتعديل الدستوري والتفسير الدستوري.

بدت الخيارات الثلاثة الأولى مكلفة سياسياً ونتائجها غير مضمونة تماماً، لذلك اختارت اللجنة المركزية لحزب "الرخاء" الحاكم الخيار الرابع، أي التفسير الدستوري، وهو ما صدق عليه البرلمان مؤخراً، كحل يساعد رئيس الحكومة على إعادة ترتيب أوراقه واستعادة الزخم الذي صاحب فترة صعوده السياسي منذ حوالي عامين.

لا تزال تفاعلات هذا الخيار مستمرة، لأنها وضعت البلاد على مشارف أزمة دستورية معقدة، فالسنوات الخمس للبرلمان تنتهي في 5 أكتوبر المقبل، ما يعني عدم وجود مجلس تشريعي وحكومة في البلاد، الأمر الذي تتولى لجنة دستورية تكليفه قانونياً لإيجاد حل يجنب أبي أحمد استهدافه من قبل حملة سياسية واسعة، فلم تقتنع قوى المعارضة بالمبررات القهرية التي ساقها، وتصمم على أن هناك تحالفاً لعدم إجراء انتخابات مرجح أن يلقي فيها هزيمة مرة، ويتعرض فيها حزب "الرخاء" لمحنة ربما تعصف به قبل أن يتمكن من تثبيت أقدامه.

وتعامل أبي أحمد مع المسألة بطريقة حملت نوعاً من الاستخفاف بمعارضيه، حيث قال "أنا وحكومتي باقيا حتى تنظيم انتخابات تشريعية في أمن"، في إشارة تنطوي على رغبة في التمديد بدون تحديد سقف زمني معين، وعلى قوى المعارضة أن تتعامل مع هذا الواقع.

يسود أن أبي أحمد لم يتوقع أن يأتي رد الفعل متشدداً من المعارضة، والتي

تواجه إثيوبيا حزمة من الأزمات السياسية والأمنية بعد فترة وجيزة من الإمال والأحلام التي تعلققت بقدرات أبي أحمد المتعددة في إخراج البلاد من نفق التفتت والتشرذم الجهوي، حتى أصبح الرجل عنواناً محلياً للاستقرار، عقب تمكنه من طي صفحات قائمة في سجل الانقسامات بين الشعوب الإثيوبية في الأقاليم المختلفة.

وراهنت عليه دوائر في المنطقة للقيام بدور قيادي وتنموي. وعولت عليه قوى كبرى في أن يأخذ بيد إثيوبيا لتكون في مصاف الأمم الناهضة، ورمانة ميزان الأمان في شرق أفريقيا، وعزز حصوله العام الماضي على جائزة نوبل للسلام ترسيخ أفكاره السلمية بعد نجاحه في تسوية خلافات أديس أبابا المريرة مع أسمره.

ركز خطاب أبي أحمد إجمالاً على فكرة "الرخاء" أو الازدهار، وهي الكلمة التي اتخذت عنواناً وشعاراً للحزب الحاكم حالياً، غير أن تراجع خطواته عن فكرة التحول الديمقراطي وفتح الفضاء السياسي وتوفير المزيد من الحريات وحقوق الإنسان التي جذبت إليه قطاعات كبيرة من الشباب، أحدث